

أفريقيا

١ - الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

عرض عام

تفسر بطريقة تعني إنكار الحق في تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية^(٢). ودعا أعضاء المجلس كلا الطرفين، جبهة البوليساريو والمغرب، إلى مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبنية حسنة.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٧١ (٢٠٠٩)، الذي قام بموجبه، في جملة أمور، بتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ورحب بموافقة الطرفين على مقترح المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية المعين حديثا بإجراء محادثات مصغرة غير رسمية تمهيدا لعقد جولة خامسة من المفاوضات. وفي المناقشة التي أعقبت التصويت^(٣)، أكدت عدة وفود أهمية إحراز تقدم في الجانب الإنساني للتراع ورحبت بإدراجه في القرار. وأكد ممثل النمسا تأييد وفده اعتماد نهج قائم على النتائج في ميدان حقوق الإنسان وشدد على أن كلا الطرفين ملزمان بضمان احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية^(٤).

غير أن ممثل كوستاريكا أعرب عن الأسف لأن المجلس لم يؤيد دعوة الأمين العام الطرفين إلى أن يواصل العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان^(٥). وأعرب المتكلمون عن رضاهم عن التصويت بالإجماع، الذي بعث برسالة إلى الطرفين بضرورة إحراز تقدم في المفاوضات.

(٢) S/PV.5884، الصفحات ٢ - ٤ (كوستاريكا)، والصفحة ٤ (الاتحاد الروسي)، والصفحتان ٤ و ٥ (جنوب أفريقيا).

(٣) عدل مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2009/224 شفويا قبل التصويت.

(٤) S/PV.6117، الصفحتان ٦ و ٧.

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن جلستين واتخذ قرارين بخصوص الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وفي هاتين الجلستين، ناقش المجلس المفاوضات التي جرت بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) والمغرب بشأن مركز الصحراء الغربية، وولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ومسألة حقوق الإنسان في المنطقة. ومدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مرتين لسنة واحدة في كل مرة^(١).

٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩: تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اتخذ المجلس القرار ١٨١٣ (٢٠٠٨) لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وعلى الرغم من القلق الذي أعرب عنه ممثلا كوستاريكا وجنوب أفريقيا من عدم وجود أي ذكر لحقوق الإنسان في مشروع القرار، وتهديد الاتحاد الروسي باللجوء إلى "اعتراض إجرائي" إذا طرحت التعديلات التي اقترحتها كوستاريكا للتصويت، اعتمد القرار بالإجماع. وأعرب ممثل جنوب أفريقيا أيضا عن القلق إزاء بعض العبارات الواردة في القرار، لا سيما استخدام كلمة "الواقعية"، التي خشى أنها يمكن أن (١) القراران ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ (٢٠٠٩). وللإطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

الجلسات: الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون	القرار والتصويت
٥٨٨٤ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2008/251)	مشروع قرار مقدم من ٥ دول أعضاء ^(أ) (S/2008/284)	المادة ٣٧ إسبانيا	٦ من أعضاء المجلس ^(ب)	القرار ١٨١٣ (٢٠٠٨) ١٥ - لا أحد - لا أحد	
٦١١٧ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2009/200 و Corr.1)	مشروع قرار مقدم من ٥ دول أعضاء ^(ج) (S/2009/224)	المادة ٣٧ إسبانيا	٨ من أعضاء المجلس ^(د)	القرار ١٨٧١ (٢٠٠٩) ١٥ - لا أحد - لا أحد	

(أ) الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) الاتحاد الروسي، وبوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، وكوستاريكا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ج) الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

(د) الاتحاد الروسي، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وفرنسا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - الحالة في ليبيريا

عرض عام

الشرطة^(٧). وجدد المجلس نظام الجزاءات ثلاث مرات، ومدد أيضا ولاية فريق الخبراء ثلاث مرات^(٨). وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قام المجلس بزيارة ليبيريا في إطار بعثته إلى أفريقيا^(٩).

١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨: إحاطة بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قالت الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيريا في إحاطة قدمتها للمجلس على أساس تقرير الأمين العام إن ليبيريا الخالية من النزاع منذ عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثمانية جلسات، منها جلستان خاصتان مع البلدان المساهمة بقوات^(١)، بشأن الحالة في ليبيريا، اتخذ فيها خمسة قرارات في إطار الفصل السابع من الميثاق واستمع إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيريا. وركز المجلس اهتمامه على عملية التخفيض التدريجي، التي كانت قد بدأت تمشياً مع القرار ١٧٧٧ (٢٠٠٧)، حيث ناقش الوتيرة المناسبة للتخفيض التدريجي والتقدم المحرز في تحقيق المعايير المرجعية.

ومدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مرتين، لفترة ستة أشهر وسنة واحدة، على التوالي، بالتزامن مع تخفيض الوجود العسكري وزيادة وجود

(٦) الجلسة ٥٩٧٢، المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والجلسة ٦١٨٤، المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(٧) القراران ١٨٣٦ (٢٠٠٨) و ١٨٨٥ (٢٠٠٩).

(٨) القرارات ١٨١٩ (٢٠٠٨) و ١٨٥٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٣ (٢٠٠٩). وللحصول على المزيد من المعلومات، انظر الجزء التاسع، القسم الأول -باء، فيما يتعلق بفريق الخبراء.

(٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر هذا الجزء، القسم ٤٠، والجزء السادس، القسم الثاني، فيما يتعلق ببعثات مجلس الأمن.